

## الوصول إلى المعرفة في عالم ما بعد الحدود

أتصور أن القرون الوسطى كانت فترة صعبة للغاية للإنسان المهتمّ بالمعرفة والفكر. كان العلم تلك الأيام ملكا خاصا حدقت به أسوار وحرّمته أقفال ومفاتيح، والعالم بصفته الأساسية مسافر، يتجول بين المدن والمراكز السكانية باحثا عن مخطوطات نادرة وكتب عتيقة قد تساعد في متابعة أبحاثه ودراساته، فالعلم في عالم تسود فيه الإقطاعية معناه قطع الخريطة والانتقال من جزيرة علم إلى أخرى أملا بوجود مادة ما تنفع أهداف الباحث. فيصل المسافر إلى باب مدينة وينادي إليه الحرس من الأسوار: من أنت؟ إلى أين تنتهي وما أسبابك بالآتي إلى مدينتنا؟ وأهمّ من ذلك: أتميّاً لدفع ثمن الدخول؟ ربما يقنع الباحث الحرس بنبله ويدفع لهم من ذهبه، فيمرّ عتبة المدينة ويدخل إلى أزقتها ويأخذ يقطع طريقه إلى منطقة القصر التي يكتّم فيها المكتبة، فيصل إليها ولكنه لا يجد إلا شبابيك قاتمة وأبوابا مغلقة. يسأل تاجرا مجاورا: كيف يمكنني أن أدخل إلى المكتبة؟ فيرد التاجر: لا يدخل أحد إلى المكتبة دون أن يرى صاحبها في القصر! إن مفاتيح العلم في يد واحدة، ولا وصول إليه إلا برخصتها. يتأمل العالم القصر الضخم يحوم في السماء أمامه ويتساءل: هل سيجوز لي ان أكمل مشواري؟ هل سأحصل على مفاتيح المكتبة وما أحتاج إليه من المعرفة في داخلها؟ كم سينبغي علي أن أدفع من مصاريفي وكرامتي؟ وكيف كان العالم لو لم يتخبا العلم في مخازن النخبة؟ من موقفنا في يومنا الحاضر الواضح أن الكثير منّا ننظر إلى تلك الفترة التاريخية ونفرح بأننا، كعلماء وباحثين وطلاب كان من حظنا أن نتولد في عصر جديد حديث، لم نتعرض لنفس الصعوبات والعراقل التي قد عاشها من سبقنا. وأليس لدينا داع للفرح؟ إن العالم تغير، لم تظل مكاتبنا ملاهي للملوك ولا تحيط بجامعاتنا أسوار. في الأيام التي أشتي فيها معرفة مخصصة لا علي إلا أن أركب الأوتوبيس إلى الجامعة وأنزل منه قرب المكتبة الناطحة السماء وأدخل من أبوابها المفتوحة لأجد أمامي كتبا وجرائد ومجلات من جميع الأنواع والأصول، لا سور ولا مفتاح يمنعي عنها. وإذا لم ألق ما أبحث عنه في قاعات المكتبة الواسعة فلا أياس، فيفضل عجائب الإنترنت والشبكة الدولية أتأكد من أني سأجد جوابي في أحد آلاف المجلات والكتب الإلكترونية

التي توفرها لي جامعتي، والمطلوب الوحيد أن أدخل اسم المستخدم والكلمة السرية المتاحين لي إلى صندوق افتراضي ضيق.

ما أروع عصرنا المثقف والديمقراطي، يضمن لكل الوصول إلى المعرفة والمعلومات!

في الوقت نفسه يجلس شاب سنغالي في مقهى إنترنت في دكا يحاول باليأس الدخول إلى نفس المواد الإلكترونية التي أستمع بها من كرسي مريح في ولاية تكساس. مكتبة جامعته ليس لديها مصاريف كافية لشراء أجدد الكتب والأبحاث أو لدفع الأجور المرتفعة التي تطلبها الشركات الأمريكية والأوروبية المتسلطة على نشرها الإلكتروني. طبعا ليست المشكلة أن الشاب لا يعي بما يحتاج إليه أو أين يجده: بالعكس، هاهو أمامه، وليس بالعنوان فقط بل بملخص يؤكّد له تعلق المقالة ببحثه، وحتى أول صفحاتين! وإذا أردت، يا شاب، يمكنك الوصول إلى الباقي بخمسة وعشرين دولارا فقط، نصف سعر كراء شقتك الشهري! كذّبا واقعا! لم نعرّل أسوار مدننا ولا مفايح مكتباتنا: بل أتت بأدفع ثمن الدخول؟ مختلفا سطحيا. ألا نرى أن أسوار المدن العتيقة أصبحت حدودا وطنية، والأقفال والمفاتيح تحولت إلى أسماء مستخدم وكلمات سرية؟ لا يزال يُشترى العلم بالذهب، غير أن شكله تبدل إلى بطاقات بلاستيكية تدل على الوصول إلى القرض أو الإنتماء إلى مؤسسة تكلفت بدفع مصاريف الانخراط. وما الذي يجبرنا على هذه المسيرة؟ هل ندرة الكتب والمجلات التي يمكننا الآن أن ننسخها إلكترونيا إلى ما لا نهاية؟ هل مصدر التمويل الذي كثيرا ما يرجع إلى جيوب المواطنين أنفسهم؟ على الرغم من اعترافنا بأهمية العلم ودوره الجوهرية في تحسين المجتمعات وتطويرها فلم نبذل بعد جهودا كافية لضمان توصيله إلى هؤلاء الذين بأقصى حاجة إليه، وبدون أن نواجه هذه الإشكالية الأخلاقية لا بد أن يعجز جيلنا عن علاج التفاوت المستمر بين أصحاب الثروة وغيرهم من الفقراء، الشيء الذي تتعلق به تعلقا مباشرا صعوبة الحصول على الأعمال العلمية بينها الأبحاث والكتب والمقالات الحديثة. ولا تظل الندرة مبررا في عالم تكنولوجي يمكننا من نشر المعرفة ونقلها إلى أي من أنحاء العالم بثوانٍ فقط، فإذا كان هناك عامل يمنعنا عن الاستمتاع الكامل بوراثنا الإنساني وتوصيله إلى الجميع هو العناد السياسي لا غير.

قد شهدنا في القرن الماضي تقدما تكنولوجيا رائعا وعدنا باحتمال حلول الحدود ليس بين مختلف البلدان فحسب بل بين الطبقات المتعددة داخلها كذلك، ولكننا إلى حد الآن لم نزل بحاجة إلى تقدم سياسي اجتماعي متشابه يمكننا من تحقيق كل من هذه الوعود. فالمهمة أمام جيلنا ألا نتردد في تحدي المؤسسات التقليدية التي تحرص على حبس العلم والتجارة به على حساب الجميع، رغم ترسخها في مجتمعاتنا وأنظمتنا القانونية، وتنادي هذه المهمة بعدة إجراءات أهمها إصلاح قوانين الملك الفكري في الوقت الذي نشجع فيه زملائنا العلماء والباحثين على إطلاق أعمالهم إلى الجمهور العام. فظالما كان العلم ملكا خاصا للبعض لن تشهد حضارتنا الإنسانية الازدهار الذي نحلم به ونحن إليه، ونفقد بذلك فرصتنا المشتركة لمستقبل أكثر هيمنة للفولكلور وأنا القائل من شبابيك القصر ولا نرى حولنا إلا أرضا قاحلة؟